السفير

الثلاثاء 03-03-2009 العدد 11235

9

آراء متفاوتة حول فرص الاستثمار في القطاع هذا العام

«ساميتا» تنظم «ملتقى الاتصالات للحزمة العريضة ٢٠٠٩»

قطاع واعد مع معدلات اختراق متدنية قابلة لنمو كبير

يحتضن لبنان في الفترة الأخيرة مؤتمرات اقتصادية متخصصة حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. هذا القطاع الذي تأثر كغيره من القطاعات المنتجة حول العالم جراء الأزمة المالية، لا يزال يقدم آفاقاً واعدة للمستثمرين المحليين والأجانب في لبنان.

لم يلحق قطاع الاتصالات محلياً بركب التطور التكنولوجي الهائل الذي شهده العالم والمنطقة العربية منذ منتصف التسعينات. وبات القطاع يعاني من مشاكل عدة بسبب قلة الاستثمارات فيه خلال العقد الأخير. الخدمات ساءت والأسعار بقيت مرتفعة للغاية، ما جعل معظم الدول العربية المجاورة تتخطى لبنان بأشواط في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

كما أن وزير الاتصالات جبران باسيل لم يتمكن من إنجاز العقدة الأساسية في مسيرة تحرير القطاع، وهي إطلاق شركة «اتصالات لبنان» (ليبان تلكوم) وتعيين مجلس إدارتها داخل الحكومة.

واذ يتحضر لبنان اليوم لإطلاق خدمات الحزمة العريضة، تشكل حالة الوجوم لدى المستثمرين تحدياً كبيراً للدولة والقطاع الخاص. فقد تفاوتت الآراء أمس، في «ملتقى الاتصالات للحزمة العريضة ٢٠٠٩»، الذي ينظمه مجلس الاتصالات في جنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا «ساميتا»، حول فرص لبنان للاستفادة من حالة الركود الاقتصادي العالمي.

«لا تبدو الحظوظ كبيرة هذا العام لاستقطاب المستثمرين» تعلق إحدى العاملات في شركة استشارات عالمية (GEA) لـ«السفير». المشكلة برأيها تكمن بتجنب أصحاب رؤوس الأموال، لا سيما في الولايات المتحدة، أي مخاطر استثمارية في الوقت الراهن. واذا كان لبنان نأى بنفسه عن تداعيات الأزمة المالية، فإن المخاطر السياسية والأمنية لا تزال عالية قبيل الانتخابات النيابية في حزيران.

في المقابل، يشير المدير التنفيذي لـ«ساميتا» توماس ويلسون إلى أن معدلات الاختراق الضئيلة في قطاع الاتصالات اللبناني تغري العديد من المستثمرين. «إن النمو المتوقع هائل في القطاع» يقول ويلسون، وإن يحافظ على حذره لجهة المخاطر الأمنية والسياسية. إذا تمكن لبنان من المحافظة على الاستقرار برأيه، ومضى بسياسة تحرير «الاتصالات» فإن المستثمرين سيكونون حاضرين.

لم يتخط معدل الاختراق في خدمات الحزمة العريضة في لبنان الواحد في المئة، ما يجعل المستثمر بحيرة من أمره، على حد قول ويلسون. فمن جهة، يتخوف من عدم القدرة على تحقيق نمو في معدل الاختراق وعدم تحقيق الإيرادات المنشودة من الاستثمار. ومن جهة أخرى، تبدو فرص النمو جذابة، «فإذا ارتفع معدل الاختراق إلى ٢ في المئة، يعني ذلك تضاعف عدد المستخدمين». وقال إن وزير الاتصالات يريد إعطاء الأولوية للمستثمرين اللبنانيين المقيمين والمغتربين، «هذا خياره وقد يكون صائباً».

في المحصلة، يشدد ويلسون على ضرورة تحسين خدمات الاتصالات الأساسية، وخصوصاً في قطاع الخلوي، «إذ لا يجوز أن يضطر رجل الأعمال إلى تشريج خطه كل شهر، حتى لا يخسر رقمه المحلي».

المؤتمر

وكان مجلس الاتصالات لدول «ساميتا»، نظم «ملتقى الاتصالات للحزمة العريضة ٢٠٠٩» في فندق «فنيسيا» برعاية الوزير باسيل وحضوره وبمشاركة عدد من ممثلي شركات الاتصالات في لبنان والمنطقة العربية.

بداية، أشار باسيل إلى أنه وضع سياسة عامة للقطاع، «ولا تزال المسودة الاولى تخضع الى مراجعات لان لا سياسة ثابتة في هذا المجال، والمسودة قابلة للتعديل والتطوير.. وقناعتي ان التوجهات التي نرسمها يجب ان تكون واضحة لتعطي الطمأنينة الى المستثمر في هذا القطاع والى كل عامل فيه».

وفي قراءة تقويمية لعام كامل، لفت إلى أن نسبة الاختراق في الانترنت السريع «دي.إس.إل» ارتفع ١٠٠ في المئة، وفي الخلوي ٢٠ في المئة، وفي الهاتف الثابت ١٠ في المئة، لكن هذه المعدلات تبقى برأيه متدنية.

واذ أوضح أن عملية خصخصة الخلوي وتحرير قطاع الاتصالات تأخر بسبب الأزمة المالية، قال باسيل: «ليس من الضرورة ان تعني الخصخصة بيع القطاع بالكامل الى الأجانب. فللبنانيين في المطلق كل الإمكانات والفرص للعمل والتملك والاستثمار في هذا القطاع».

ولفت إلى ان الدولة اشترت في الأشهر الستة الماضية سعات دولية اضافية تزيد بثلاثة أضعاف عما كان لديها في السابق. لكنه اعترف بأن الحجم الإجمالي للسعات التي يملكها لبنان وهو ١.٤ جيغابيت في الثانية، ضئيل للغاية و«لا يقاس أو يقارن مع دول العالم».

أما ويلسون فاعتبر أن كلفة تحسين البنية التحتية للحزمة العريضة قد تكون كبيرة لكنه استثمار مربح اقتصادياً واجتماعياً وانسانياً للبلد.

ثم شدد الرئيس التنفيذي لمجموعة الاتصالات الأردنية ـ أورانج ورئيس مجلس إدارة «ساميتا» ميخائيل غصين على حاجة المشغلين لشبكات الاتصالات إلى خدمات الحزمة العريضة، في ظل السرعات التي وصلت إليها بعض الخدمات (٤٠ ميغابايت بالثانية).

بدوره، طلب رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات ومديرها التنفيذي الدكتور كمال شحادة من الدولة اللبنانية، تسهيل الوصول إلى الأملاك العامة لمؤازرة جهود تطوير قطاع الاتصالات في لبنان وتشجيع الاستثمار فيه، كما طالب بسياسة عامة متنورة تدعم تحرير القطاع وتنفيذ القانون ٤٣١.

وتحدث عن موافقة مجلس شورى الدولة على أهم ٤ أنظمة صادرة عن الهيئة وهي: «نظام القوة التسويقية» المرتبط بالمنافسة، «نظام الترابط» الحيوي لكل الشبكات، نظام «جودة الخدمة»، و«الموافقة على المعدّات».

وأشار شحادة لـ«السفير» إلى أن إنجاز البنية التحتية للحزمة العريضة يحتاج إلى سنتين، كون المستثمرين لن ينفقوا مليارات الدولارات قبل التأكد من فرص النمو في القطاع.

كذلك، تحدث في الجلسة الافتتاحية كل من الرئيس التنفيذي لشؤون «اتصالات الإمارات» ناصر أحمد بن عبود، ورئيس مجلس إدارة «سامسون بيرفينيو» إيان ديكن ورئيس مجلس إدارة «سامسون إيه.تي.إس» نيكوس جيورغولوس.

تلاها جلسات عمل متخصصة حول تقنيات الـ«وايماكس» و«يو.إم.بي» و«إل.تي.ايه» واستراتيجيات تفعيلها إلى جانب العديد من الجوانب الأخرى المتعلقة بخدمات الحزمة العريضة.

أحمد حيدر

حوار جانبي بين غصين (من اليمين) وباسيل وشحادة (علي علوش)

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"